

آلية الربط في نظرية الربط العاملي لنظام تشومسكي وإسقاطاتها على قانون
العطف النحوي
- مقارنة وصفية تحليلية -

د. شفيقة العلوي

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر

Résumé :

Le liage est un moyen linguistique qui gouverne la langue et sa structure interne et superficielle. Il sait gérer l'opération communicative, et fait refléter les idées et les significations dans la communauté linguistique ainsi que la rétablir.

Le liage est un moyen de discours et aussi un système linguistique.

المخلص

الربط قانون لساني يحكم اللغة وبنائها ، ويبين عن المقاصد ويسر للمتكلم التعبير عن الأفكار المتتالية في إطار العملية التواصلية بقرائن متعددة إنه وسيلة لسانية صغرى لكنها قادرة على أن تعكس الأفكار والدلالات وتعيد بنائها كلما أمكن ذلك ، فهو آلية خطابية ونظام لغوي محكم الأسس .

مقدمة

إن الربط (**le liage**) قانون طبيعي في اللغات ، وظاهرة لسانية تعمد إليها الألسنة البشرية ، كلما دعتها إلى ذلك الضرورة الخطابية التواصلية . فتوصل الكلم بعضه ببعض ، إذا رامت إفادة الاشتراك في الحكم والدور الوظيفي نحو: " محمد ناجح و علي " ؛ أو توسيع الكلام قصد الإسهاب في المعنى ، أو إبطال أوله ، أو تأكيد الشك والتخيير بين أمرين في المعنى. أو إقرار المساواة بينهما ، أو توضيح الذات التي ينسب إليها الحكم نحو . على التوالي .

- 1 - محمد ناجح و علي ... (اشتراك).
- 2 - سافر محمد ثم عاد اليوم ... (توسيع)
- 3 - سافر محمد بل علي... (إبطال سفر محمد) .
- 4 - سافر محمد اليوم أو البارحة .. (التخيير) .
- 5 - سافر محمد اليوم و البارحة أيضا ... (المساواة) .

6. سافر محمدٌ ، وحملَ الكتابَ معه... (توضيح الذات التي يعود عليها الضمير)
فمهما تتعدّد أسباب الرّبط ، ومواطن اللّجوء إليه ، إلّا أنّه لا يحصل . في اللّسان

العربيّ . سوى بوسيلتين هما :

• العطف¹ أو التّسق .

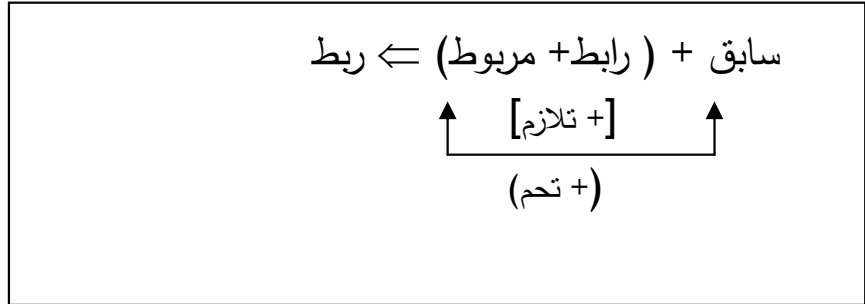
• الضمير .

فكل ما كان وصلا للكلام ، محيلا على سابق يتصدّره ، ويتحكّم فيه مكوّنيا ، ودلاليا
و حاليا (أي إعرابيا) ، يسمّى - في اللّسانيّات العربيّة - عائدا أو رابطا² .

1 . الرّوابط في العربيّة:

1.1 . الرّابط الحرّيّ:-

لا يكون الحرف رابطا . في نظرية الرّبط العربيّة . إلّا إذا كان عاطفا يصل ما
بعده بما قبله ، فيشركهما في الحكم الإعرابيّ والدلالي لفظا ، أو تقديرا .
إنّه يتوسّط عنصرين اسميين ، فعليين أو جملتين³ ؛ هما السّابق أو المرجع
(l'antecedant) ، أي المربوط عليه ، و المربوط . وتحصل باجتماع هذه العناصر الثّلاث
المتلازمة خطيا عمليّة الرّبط التّحويّة⁴ . كما ينجلي واضحا خلال التّمثيل الآتي:



- فالسّابق هو الوحدة اللّسانية المتحكّمة دلالياً ، ووظيفيا في ثنائيّة
-
-
-

(الرّابطة + المربوط) ، و المحدّدة لحالته الإعرابيّة ؛ فتكون مرفوعة ، منصوبة أو

مجرورة على النّحو التّاليّ:

1- قدم م اس [سا (عمر) و خالد]

2- رأيتُ م اس [سا (عمر) وخالدا]

3- ساعدتُ كلاً م ح [من عمر وخالدا]

4- ج [لم تتجحّ و لم تدرس]⁰

• أما الرّابطة الحرّية (الواو غالباً)⁵ ، فهو القرينة الصّوتية التي تتوسّط السّابق والمربوط وتنتقل أثر الأوّل الصّوتي⁶ ، والمحوريّ للتّاني (أي للمربوط) . وبذلك يبدو اتحادهما في الوظيفة والمعنى معا . فينسب لهما دور الفاعلية الإسنادي . في المثال 1 .

والمفعولية . في المثال رقم 2 . ، والخفض . في المثال 3 . وهكذا دواليك: 7

إنّ لهذا الرّابطة الحرّية ميّزات تحدّد مضمونه ووظيفته هي :

- إنّه مجرد قرينة صوتية ذات محتوى معجميّ دلالي⁸

- إنّه ناقل لحالة السّابق الإعرابية للمربوط .

- إنّه ليس العامل حقيقة ، بل يرث هذه الخاصية من العنصر الصّدر المتحكّم مكوّناً

في متمماته.

• المربوط هو الوحدة المعجمية التي تلي الرّابطة الحرّية . و تتمّه دلاليّاً ، وتشكّل معه زوجاً متلازماً.

فالرّبط بالحرف يحتاج لأركان ثلاث أساسية هي:

• سابق أي مرجع (أو المربوط عليه) .

• الرابطة أي القرينة الصّوتية .

• المربوط الذي يحيل على المربوط عليه ، فيفسّره من حيث المعنى والحالة الإعرابية.

2. 1 .- الرّابطة الضّميريّ:

إنّ الرّابطة الضّميريّ (**le lieu pronominal**) لفظ مختصر الحروف ، محيل

على ذات سابقة⁹ ، مطابق لها في الجنس و العدد . وُضع . في أصل الوضع اللّغويّ . لتحديد

مدلول المسّمى و تخصيصه بالتّكلم (كأنا / نحن) ، أو الخطاب (كأنت / أنت / أنتما ،

/أنتم / أنتن) أو الغيبة¹⁰ ، وهو الأوّل بالرّبط . وقد جيء به - إرادةً - تجنّباً للظّاهر ، أو رغبة

في اختصار نظمه ؛ لذلك ، فإنه يربط سواء أ كان مذكورا صراحة أو محذوفا ، منويا في النفس ¹¹ .

إن الرابطة الضميريّ ضريان : مضمّر " أي ضم " و معجمي " ظاهر " ¹² .

1 . 2 . 1 . المضمّر / ضم :

هو ما كان مضمرا في السلسلة الكلاميّة ، منويا في التّفس ، مقدّرا في الذّهن ، لا يستقيم معنى التّركيب إلا بمراعاة دوره المحوريّ .

و هو يشمل نمطين أساسيين هما :

(أ) - **المضمّر المستتر** (أي الضمير المستتر) وجوبا ، المختصر حروفا ، الموجود في النّية ، المرفوع دوما على الفاعليّة نحو :

1- الرّجلُ يذهب [ضم] ... أي : هو .

2- اذهب [ضم] ... أي : أنت ¹³

(ب) - **ضمير الفصل** المجردّ من المحتوى التّحويّ ، أي الدّور الوظيفيّ . فهو - لذلك - كالمعدوم من حيث الإشارة الصّوتيّة ، النّطقيّ .

1 . 2 . 2 . الضمير المعجميّ :

وهو ضمير لساني خالص ، ظاهر ، بارز ، غير فارغ معجميّاً ، ذو سابق يحيل إليه بالضرّورة و يرتبط به ارتباطا دلاليّاً وصرفيّاً ؛ ما دام يحمل صفاته العدديّة ، والجنسيّة ، التي تمكّنه من أن ينتقي لنفسه دورا محوريّاً إسناديّاً .

و يرد على شكلين ، منفصل أو متصل (فالبارز ما لفظ به ، كالكاف في أخوك... و المنفصل ما جرى مجرى المظهر كقولك هو و أنت) ¹⁴ .

1 . 2 . 2 . 1 . البارز المتصل :

هو ضمير خالص ، متصل بالاسم أو الفعل أو الحرف ، غير منفكّ عنه . له صورة في اللفظ منطوقة و مكتوبة (إنه ما لا يستقلّ لفظا بنفسه ، بل يتصل بالألفاظ) ¹⁵ ، فلا يكون مخفيا قط .

وإنّ له قوانين تحكّمه هي :

- ألاّ يبتدأ به الكلام ، فلا يكون في موقع إسناديّ قطّ .
- إنّه يتّصل بالاسم ، الفعل و الحرف نحو : " كتابك ، جئت ، منه " .

و إنّ له ثلاث حالات إعرابيّة هي :

- **إِمَّا الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ** . و تختص بها ضمائر معيّنة ، كالتاء في : (فعلت) وألف (فعلنا)، و واو (فعلوا)، و ياء (تفعلين) ، و نون النسوة (تفعلن).
- **وإِمَّا النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ** ، **وَالجَّرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ أَوْ بِالْحَرْفِ** . و يتحقق مع:
 - ياء المتكلم في : (علمني / ربّي / بي) .
 - كاف الخطاب في : (ما ودّعك ربُّك و ما قلى)¹⁶ .
 - هاء الغيبة في : (قال له صاحبه وهو يحاوره)¹⁷ .
 - لا يمكن النطق به وحده ، لعدم تمام الفائدة به وهو مستقلّ . فهو ممّا لا يستغني عمّا قبله¹⁸ بناء و مفهوماً .

1. 2. 2. 2) . البارز المنفصل :

إنّه ضمير خالص ذو محتوى لسانيّ ، مستقلّ لفظاً وكتابة عن الكلام المنشأ قبله ، والموصول به ، نحو:

- هو الرّجلُ
- أنت الدّاهِبُ
- نحن الراحلون.

إنّ الضمير المنفصل بفروعه لا يتحقّق معجمياً ، إلّا إذا وافق الشّروط التّاليّة:

- 1- أن يرد في أوليّة الجملة ، متصدراً كلّ كلام.
- 2- أن يستقلّ بنفسه ، فيمكن النطق به وحده ، دونما اهتمام بما يعقبه . فهو لذلك يشكّل وحدة معجميّة إفراديّة.

وهو لا يتحقّق وظيفياً إلّا إذا اختصّ بحالتين إعرابيتين هما:

- 1- الرّفْع نحو: ("قال أنا خيرٌ منه")¹⁹ .
- 2- النّصْب مع إيا أو مشتقاتها نحو: (وإيّاي فارهبون)²⁰ .

وعوداً على بدء ، يمكن القول إنّ الضمير الرّابط بنوعيه المضمّر والمعجمي عبارة إحاليّة ، تحمل خاصيّات التّطابق . تحيل على ذات تتعلق بها دلاليّاً . و يكون لها الشّكل التّجريديّ التّالي:

- 1- سابق + رابط {حرف ، ضمير} ← ربط ضم
- 2- سابق + ضمير ← ربط معجميّ

2) - قوانين نظرية الربط العربية:

تحدد عملية الربط النحوية بجملة قوانين تنظّمها ، وتبين عن مجالات استخدامها

وكيفيات استخدامها . وهي:

- 1 . لكل رابط حرفي أو ضميري سابق يرجع إليه في إحالته ، لأنه (أي الرابط) مبهم ، فحتى يزال غموضه هذا ، يحتاج لسابق يتعلّق به بناءً ، و يفسّر المراد منه دلاليًا ووظيفيًا ؛ وبخاصة إذا كان الرابط حرفًا أو ضميرًا . فالغياب بخلاف حضور المتكلم أو المخاطب موجد للإبهام ، و مسبّب للحيرة . فلا تسقط عنه إلا عند وصله بما سبق.
- 2 . يتقدّم المرجع / السابق رتبة - بالضرورة - على الرابط ، حتى يبين معناه²¹ .
- 3 . وقد يتقدّم الرابط²² على سابقه المفسّر له لحكمة بلاغية ، أسلوبية إذا كان :
 - ضميرًا فاعلًا في باب نعم و بئس ، المفسّر بالتمييز المنصوب نحو: "نعم رجلًا زيدًا".
 - ضميرًا مخفوضًا بـ (رُبّ) ، إذا ورد بعده مفسّر نكرة ، نحو: "رُبّه عائلا"فالهاء تعود على متأخر (عائلا).
- ضميرًا مرفوعًا في باب التنازع عند إعمال الفعل الثاني نحو: "جاء و ذهب أخواك".
- ضميرًا مبدلًا منه اسم ظاهر ، يفسّره و يوضّحه نحو: "أساعده الرجل".
- و مع ضمير الشان ، حيث يرد مبتدأً مخبرًا عنه بجملة نحو: "إنه الله الواحد"²³ .

و يتخذ شكلًا تجريديًا هو:

مقر (رابط + سابق) = ربط

وعلى العموم ، فالروابط سواء أكانت ضمائر أو حروفًا لا تسبق مفسراتها ، ما دامت لا

تبين إلا بمعيتها.

4 . يطابق الربط مرجعه في النوع والعدد إذا كان ضميريًا . و في الحكم أيضا إذا كان

قرينة²⁴ نحو:

الولدان حضرا.

(أ) . البناتُ حضرتُ⁰

البناتُ حضرنَ

1 . حضر الولدُ و الرجلُ... (الولدُ والرجلُ) .

ب 2 . مررتُ بالولدِ و الرجلِ ... (بالولدِ والرجلِ) .

و يمكن صياغة هذا القانون وفقا للقاعدة التالية:

- إذا كان أ رابطًا للسابق (س) ، فإن:

1 - أ يطابق س .

2. أ يتحدّ مع س في العلامة ، أي : مقر (س1، أ1) .

5 - قد يتعدّد سابق الرّابط الضّميريّ - نادرا - ، وإذا ثبتت هذه الظّاهرة اللّسانية ، فالأصوب

أن يكون معيار القرب والمجاورة وسيلة لتعيين المرجع ؛ لاستحالة عودة الضّمير على مرجعين معا في التّركيب اللّغويّ نحو: " **جاءني زيدٌ وعمرٌ أكرمته** " .

فلما كان السّابق مثى (زيدٌ وعمرٌ) ، انتفى اعتبار الضّمير الهاء في " أكرمته " مفسّرا بهما لإفراده ، وتشيتهما . ولذلك ، وجب أن يكون سابقه " عمرٌ " لا زيدٌ لقربه منه ²⁵ .

و يخضع مثل هذا القانون (أي تعدّد السّوابق) للقاعدة اللّسانية / الرّابطة التّالية:

1 - إذا كان أ رابطا .

2 - وإذا كان س ، ع سابقين .

3 - وس تتصدّرع في التّخطيط : (س ، ع 1 ، ... أ1)

فإنّ ع هي سابق لـ أ ، إذا و فقط إذا كان :

ع يجاور أ .

6 - إنّ لكلّ رابط حريّ ، معجمي أو فارغ (أي ضم) مجالا يُربط بداخله ؛ يدعى المقولة

الرّابطة (**la catégorie de liage**) . وفيها تظهر إحاليتها (فيكون حرا أو

مربوطا) . نحو:

1. الأولاد حضروا ← ج [الأولاد] حضروا []

(سا+) ↑ (إحا) ↑

2. رأيتُ الأولادَ الذين حضروا ←

ج [رأيتُ الأولادَ الذين ج1 [حضروا]]

(سا+) ↑ (إحا) ↑

3 - سمعتُ حكاياتهم .

4 - علمت أنّ الأولادَ هم ناجحون ← [علمتُ ج1 [أنّ الأولادَ ج2 لهم ناجحون]

↑

5 - ج [من تظنّ ج1 [أنّه ج2 [سيأتي] غدا]]

6 - حضر عمرو لوسعيد [مقر

(سا+) ر ↓

لقد جاء أن جوهر المقولة الرابطة (مقر) هو تعيين الصّدر أي العنصر المعجمي المتحكّم
مكونياً في الرّابط ، والمتحدّ معه في القرينة - (أي العلامة) . - وعليه، فإنّ المقولة الرابطة
ستطابق من حيث مفهومها الفئة العاملة . وفي مجالها يجد الرّابط الضّميري إحالة خارجيّة .
- فمع الأمثلة (1 ، 2 ، 3) فإنّ المقولة الرابطة لن تكون سوى الجملة (ج) .
- وفي المثال 4 ، فإنّها التّركيب الإسناديّ الاسميّ (هم ناجحون) .
- وأمّا في المثال 5 ، فإنّها تتضمّن الجملة الصغرى الفعلية (ج2).

إنّ الرّابط - في كلّ هذه الأمثلة - يبدو حرّاً غير مربوط في مقولته العاملة ، فالضّمائر "
الواو" - في المثالين 1 ، 2 - و "هم" - في المثال رقم 4 ،
و ضم - في المثال رقم 5 - ، لم تُحلّ على الفاعل الأقرب الذي يحتويه مجال مقولتها العاملة ؛
بل إنّ لها إحالة خارجيّة ، إذ يفسّرها السّابق البعيد (الأولاد / أو الهاء).
ولا يختلف الأمر مع المثال الثالث ، فالضّمير المعجميّ المتّصل "هم" حرّاً في مقولته
الرابطة . ورغم ذلك ، فهو يملك مرجعا اعتبارياً ، يقع خارج مجال الفاعل الأقرب (أي
خارج المقولة العاملة ج).

ويختلف أمر ثنائيّة (السّابق / الرّابط) مع المثال الأخير - أي رقم (6) - ، فالرّابط الحرّ في
" الواو" ليس بحاجة لمفسّر يراقبه ، ويحدّد علاقته الإحاليّة ؛ ما دام مجرد قرينة خالية من
الدّور النّحويّ²⁶ . بل إنّ المربوط (أي سعيد) هو المفتقر لهذا السّابق البعيد (عمرو) ،
حتى يُفسّر ، ويبرّر الحكم النّحويّ المنسوب إليه ، المتفق و(عمرو) .
فالمقولة الرابطة - إذأ - ما احتوت رابطا والعامل فيه . ولذلك فإنّها لن تكون سوى مقولة
عاملة صغرى أي الجملة (ج) .

7 - وإنّ للرّابط حالات من حيث العمل والحالة . فهو :

• **معمول أبدا** - أي ذو وظيفة نحوية - لإعراب التجرّد . فيكون في حالة
الإسناد نحو: "هو الله الواحد" .

- أوللحرف فيكون منصوبا مثل : "إنه الحق" أو مخفوضا مثل :

" سمعتُ منك "

- أوللفعل ، فيكون مفعولا مثل : "سمعناك تتحدّث" .

- أولإعراب التّصريف ، فيرفع على الفاعلية ، نحو: " سمعتُ الحديث "

• **غير معمول مطلقا** ؛ إذا كان الرّابط :- ضمير فصل ، نحو :

1 - أكرمت [أنا] الضيف .

2 - إنك [أنت] التّاجح .

- أوحرفا عاطفا لا حالة له ، نحو :

أكرمتُ الضيف [و] الجار .

- ◆ غير رابط ، وإن كان ذا وظيفة نحوية . وذلك إذا ورد في صورة ضمير لسانيّ بارز (منفصل) ، واقع في أوليّة الجملة أي مصدر به الكلام . نحو : هو الله " أو " قل يأيها الكافرون " ²⁷ .

وانطلاقاً من ثنائيّة العمل / الحالة الإعرابية ، فإنّ الرّابط يكون:

- بنويّاً إذا كان معمولاً ، ذا حالة (أي ضميراً).
- غير بنويّاً إذا كان قرينة صوتية ، أو فصلاً / ضمناً.

3 . خصائص الرّوابط

تختصّ أجزاء نظريّة الرّبط العربيّة بميزة حذف بعض عناصرها من السّلسلة الخطيّة ، و ينعكس ذلك في المواضع الآتية:

1.3 - حذف الرّابط: إنّ الأصل في الرّابط أن يذكر ، فيتلفظ به حتى تتمّ به فائدة الوصل . و يختفي الإبهام : إلّا أنّه قد يغيب نطقاً وكتابة إذا أمّن المتكلّم . السّامع اللّاسنين اللّبس ، ووُجد ما يدلّ عليه.

1.1.3 . حذف الرّابط الحرّي:

يجوز في لغة العرب الفصحاء إهمال القرينة الصّوتيّة الرّابطة إذا كانت واوا ، فاء وأفادت الاشتراك أو التّخيير نحو:

- 1 . " أَكَلْتُ سَمَكًا ، لَبِناً ، تَمَرًا " ²⁸ ، والتّقدير: " أَكَلْتُ سَمَكًا وَلَبْنَا وَتَمَرًا " .
- 2 . حفظتُ الموضوعَ درساً درساً ، أي درساً فدرساً .
- 3 . تصدّقْ من مالِك ، من طعامِك ، أي : ومن طعامِك ²⁹ ويتّخذ هذا الحذف شكلاً هو :

سابق + رابط + مربوط ← سابق + مربوط ← ربط

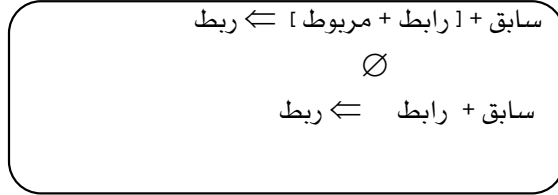
∅

وقد لا يستغنى عن الرّابط الحرّيّ فحسب ، بل قد يستوجب حذفه إسقاط الوحدة اللّغويّة المعاقبة له ، كما في الآية : [اضربْ⁰ بعصاكَ الحجرَ ، فانجستَ منه اثنتا عشرةَ عينا] أي فاضرب ، فانجست منه اثنتا عشرة عينا ³⁰ .

و يكون لهذا التّمط من الحذف التّمثيل التّجريديّ الآتي:

سابق + [رابط + مربوط] ← سابق ← ربط

وقد يحذف المربوط دون رابطة الحرفية. وذلك في مثل: " اخرج أنت و صاحبك من البيت". فالأصل أن يقال: " اخرج أنت وليخرج صاحبك من البيت"، كما في التخطيط التالي:



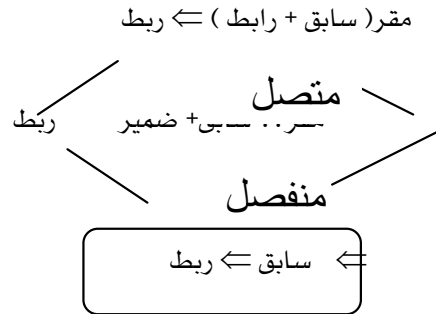
1. 2. 3. حذف الرّابطة الضّميريّ:

- إنّ الضمير المعجمي الأولى بالحذف هو ما ورد ظاهرا غير مخفي ، سواء كان: متّصلا نحو: [أهدأ الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُوْلًا]^{3 1} أي بعثه الله رسولا ؛ حيث سقط الضّمير البارز المتصل (هاء) من الفعل لوجود قرائن حالية ولفظيّة تدلّ عليه ، و تبين عن المعنى المراد^{3 2}.

ولا يحذف هذا الرّابطة الضّميريّ إلا إذا كان متّصلا ، لا منفصلا ، بارزا لا ضمنا منصوبا أو مجرورا لا مرفوعا نحو: " جاء الَّذِي أنا مساعدٌ " ، أي: مساعده^{3 3}

- أوضميرا لسانيا مستقلا (أي منفصلا) ، معمولا لإعراب التّجرّد ، موسوما بحالة الرّفْع نحو: (" الأنهارُ التي عذبة الماء " ، أي: " التي هي عذبة الماء)^{3 4}.

و يتّخذ هذا الحذف بنوعيه الشّكل التّجريديّ الآتي:



و يمكن تفسيره من خلال قاعدة الحذف الموالية:

قاعدة: - إذا كان أ ضميرا في المقولة الدّنيا .: (سابق، أ) إذا :

أ يحذف ، إذا و فقط إذا كان:

1. أ ضميرا معجميا . (متّصلا ، أو مستقلا) .

2. أ إذا حالة .

2.3 . حذف السّابق:

يجوز حذف سابق الرّابط الحريّ³⁵ ليس إلاّ ، إذا تحقّق شرطان:

1- أن يكون جوابا واقعا بعد بلى وأخواتها ، مصدّقا لما تمّ ذكره من قول.

2- أن تتّصل به قرائن صوتيّة واصلة هي : الواو، الفاء ، ثمّ . نحو:

1- ما جاء زيدٌ بلى و عمرو.

2- ما جاء زيدٌ بلى فعمرو.

3- ما جاء زيدٌ بلى ثمّ عمرو.

فالسّابق - في هذه الأمثلة - محذوف لدلالة التّصديق المثبت ، والمدرك من حرف الجواب بلى .

كأنّ الأصل أن يقال: " ما جاء زيدٌ بلى جاء زيدٌ و عمرو " ³⁶.

فعند إغفاله (أي السّابق) يظلّ الرّابط والمربوط مؤلفين ثنائيّة متلازمة تعكسه ، وتوحي إليه على

النّحو الموضّح أدناه :

... بلى جاء زيدٌ و عمرو — (سبيل) و عمرو)

∅

أي : بلى + سابق + رابط + مربوط

∅

← بلى + رابط + مربوط ← ربط.

بناءً على أنماط الحذف هاته ، تتأكّد حقيقة لسانيّة ، وهي أنّ السّابق في هذه المقاربة

العربية لنظرية الربط واجب الدّكر سواء تعلّق الحذف بالقرينة الصّوتيّة أو بالضّمير - إلاّ فيما ندر . .

وإنّ سرّ ذلك مرّدّه لدوره الوظيفيّ الدلاليّ ، فهو المسؤول عن مراقبة الرّابط المبهم وتفسيره ،

وهو المتحكّم فيه مكوّنًا و دلاليًا . لذلك قلّ إسقاطه .

وأما الرّابط ، فالحذف أصل فيه ³⁷.

وعودا على بدء يمكن القول إنّ الرّبط في اللّسان العربيّ وسيلة لوصول الكلم . وهو يتمّ بكيفيتين

متباينتين:

- ربط بالقرينة الحرفيّة. وله وظيفتان :

♦ وظيفة تركيبية ، إذا كان واصلا بين وحدتين معجميتين

أو أكثر .

♦ وظيفة دلالية ، مادام يضيف على العناصر الدّاخلية لمقولته

الرّابطة دلالات معجميّة هي الاشتراك ، التّراخي ، التّعقيب

إلخ* .

- ربط بالضّمير الفارغ " ضم " ، أو المعجميّ .

وإنّه (أي الرّبط) من حيث العمل نوعان :

- ربط بنيوي إذا كان الرّابط معمولا .

- ربط غير بنيوي ، إذا لم يكن الرّابط عاملا أو معمولا

- كالقريّة الحرفيّة و ضمير الفصل .-

هوامش المقال :

¹⁻ العطف اصطلاح بصريّ . وأما النّسق فمن وضع مدرسة الكوفة . ويراد به : (ردّ آخر الكلام على أوّله ، حتى يصير إعراب الثّاني كإعراب الأوّل لفظا في المعربات وتقديرا في المبنيات) . الصّنعاني محمد بن يعيش : تهذيب الوسيط في النّحو ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجليل ، بيروت ، ط1 ، ص 159 . وابن يعيش : شرح المفصل ، عالم الكتب ، مكتبة المتبني ، مصر ، ج3 ، ص 74 . وابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة مصر ج3 ، ص 37 . وابن هشام : شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار رحاب للطباعة والنشر الجزائر ، ص 328 .

²⁻ حسن عباس : النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر 1960 ج1 ، ص 373 .

³⁻ وذلك في مثل : " قام زيدٌ وعمرو " و " قام وذهب زيد " و " قام زيدٌ وذهب عمرو " . للتوسّع في هذه المظاهر يراجع على سبيل المثال ابن هشام : أوضح المسالك ، ج3 ، ص 61 . والحريري أبو القاسم : شرح ملحّة الإعراب ، تحقيق وتقديم أحمد محمد قاسم ، مكتبة عبير للكتاب والأعمال التجارية حلوان ، مصر ، ص 208 . و عباس حسن : النحو الوافي ج3 ، ص 642 .

⁴⁻ ابن هشام : نفس المصدر ، ج3 ، 37- 38 . ابن هشام : شرح الجمل الزجاجي ، تحقيق علي محسن عيسى مال الله ، مكتبة النهضة العربيّة ، ط2 ، 1986 ، ص 115- 118 . وابن الحاجب جمال الدين : الكافية في النّحو ، شرح رضي الدين الاسترابادي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ج1 ، 325 .

⁵⁻ لا تنحصر الرّوابط الحرفيّة في الواو فقط ، بل إنّ لها توزيعا ثريا ، إذ قد تشمل :

- ما يدلّ على الاشتراك في الوظيفة معنى ولفظا ، كالواو ، والفاء ، وثمّ .

- ما يدلّ على التّخيير والشك (إمّا ، أو) ، نحو : " رأيت إمّا زيدا وإمّا عمرا " .

- ما يدلّ على إشراك الثّاني في حكم الأوّل إعرابا لا معنى ، ويتمّ ذلك بروابط هي : (لا ، بل ، لكن) .

نحو : " رأيت زيدا لا عمرا " .

- ما يدلّ على الاستهتام (أم) . وللتوسّع في الموضوع ، ينظر ابن هشام الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية بن

مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ج3 ، ص 42 . وشرح قطر

النّدى ، ص 328 . و المبرد أبو العباس : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ن عالم

الكتب ، بيروت ، ج1 ، ص 10 . والحريري أبو القاسم : شرح ملحّة الإعراب ، تقديم وتعليق أحمد

محمد قاسم ، مكتبة عبير للكتاب والأعمال التجارية ، مصر ، 1982 ص 208 . والصنعاني :

تهذيب الوسيط ، ص 159 - 161 .

⁶⁻ إنّ هذا المنهج لا يتنافى ومذهب النّحاة القدامى ، فقد ثبت عنهم أنّ الرّابط الحرفي (أي العاطف) ينوب عن

العامل الذي يتصدّره في السّلسلة اللّغويّة ، ويغني عن إعادة تكراره في الجملة . فلا ينبو اللسان عن

النّطق بهذا التّركيب ولا يستقله : فالواو في مثل : " قام زيدٌ وعمرو " (...أغنّت عن إعادة قام ، فصارت

ترفع كما يرفع قام) . ابن السّراج أبو بكر : الأصول في النّحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة

الرسالة بيروت ، ط2 ، 1987 ج2 ، ص 69 .

فذلك يبدو العاطف هو المؤثّر في المعطوف (المربوط) تأثيرا غير حقيقيّ ، سواءً بالرّفع أو النّصب أو

الجرّ أو الجزم ؛ وذلك بحسب نوع العامل الذي يتصدّر الجملة ويؤثّر حقيقة في فضلاته .

فالفاعل رأيت .- في المثال 2 .- قد عمل في متمّمه الاسميّ " عمرا " ، فنصبه إعرابيا ، ثمّ انتقلت حالته إلى

المربوط (خالدا) ، بواسطة الرّابط الحرفيّ الواو . وهو المذهب الذي يجري عليه جمهور النّحاة . ،

(فالحرف هو الذي يوجب إتباع المعطوف للمعطوف عليه) . الهواري ، بن جابر : شرح ألفية بن مالك ،

تحقيق وتعليق عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، 2000 ، ج3 ، ص 265 .

- ومن ثمّ يصبح السّابق والمربوط متفقين إعراباً ، ما دام كلّ حكم : (... يجب للمعطوف عليه ... يجب ثبوته للمعطوف). ابن ابحاجب : الكافية في النحو ، ج1 ، ص 321 بتصرّف .
- يراجع ابن يعيش: شرح المفصل ج3 ، 74 .
- فهو ليس قرينة فارغة ، لأنّ له إشارات نطقية ذات محتوى دلاليّ ، يكون الشكّ المساواة ، الاشتراك إلخ .
- ولابن هشام في كتابه (الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب) مذهب غريب ، حيث يرى أنّ الضّمائر - مهما اختلف نوعها - لا تدلّ على الدّات المتكلمة أو المخاطبة أو الغائبة ، بل على معانٍ هي التّكلم والخطاب والغيبة ، ليس إلّا . ينظر تفصيل رأيه في كتابه ، ص 341 .
- حول تعريف الضمير يراجع ابن هشام : أوضح المسالك ، ج1 ، 60 . وشرح قطر الندى ، ص104 و الحاشية العصرية ، ص337 . و التميمي صبيح : إرشاد السالك ، ص161 . و حسن عباس : النحو الواجب ج1 ، ص 217 . والفاكهي جمال الدين : شرح الحدود ، تحقيق محمد الطيب الإبراهيم ، ص 108 . والموصلي ، عبد العزيز : شرح كافية بن الحاجب ، دراسة وتحقيق علي الشمولي ، دار الأمل ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ج1 ، ص 316 .
- وهو يسمّى - في لغة العرب - ضميراً أو ضميراً لثلاثة أسباب هي:
- 1- لأنّ الإعراب مضمّر فيه ، لا يُرى خطأ . و لذلك كان الضمير مبنيًا .
 - 2- لأنّه قليل الحروف هزيل اللفظ .
 - 3- ولأنّ الحروف المختصة به كالهاء (هو ، هي ، هم ،...) ، والتاء في (أنت ، أنتما ،...) ، والكاف (بك ، بكما) هي حروف مهموسة لا ترتعد فيها الحبال الصوتية ، بل تبتعدان عن بعضهما البعض ، فيسمح بمرور الهواء . و إذ ذاك ، تغدو هذه الحروف سلسلة على النفس خفيفة على اللسان .
- ينظر ابن هشام الأنصاري : الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب ، تحقيق عبد الكريم محمد الأسعد ، دار الشواف الرياض ، ط1 ، 1995 ، ج1 ، ص 337 . والصنعاني : تهذيب الوسيط ، ص 26- 29 .
- و حول الهمس يراجع عصام نور الدين : علم وظائف الأصوات الفونولوجيا ، دارالفكر اللبناني ، ط1/1992 ، ص 43- 45 . وسيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ط1966 ، ج4 ، ص 436 .
- 11 - السيوطي جلال الدين : همع الهوامع شرح الجوامع ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ج1 ، ص 97 ..
- 12 - ويذهب بعض النّحاة كالمازني والأخفش والسيوطي إلى نفي وجود الضمير مطلقاً . والقول إنّه موجود في النّية ، لا في ظاهر الكلام . وما تلك الألف ، أو الواو التي تلحق الكلمات ، نحو : (أ) - قاما الرّجلان أو الرّجلان قاما . (ب) - الرّجال قاموا .
- سوى علامات أي مجرد حروف جيء بها للدلالة على التّطابق بين الفعل واسمه في النّية أو الجمع . يراجع ابن يعيش : شرح المفصل ، ج3 ، ص 88 . والأشموني علي بن محمد : حاشية محمد علي الصّبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية بن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ج2 ، ص 43 . والسيوطي : همع ، ج1 ، ص 57 .
- إنّ مجازة هذا المنحى ، يؤدّي حتماً لإسقاط كافة أنواع المضمّرات الظاهرة أو المستترة . وهذا لا يتفق وواقع اللسان العربيّ الفصيح الذي يملك ضمائر متوّعة ، لا يؤتى بها لمجرد التّطابق بين المسند والمسند إليه فحسب ، بل لإحداث دور وظيفيّ يتباين من نمط ضميريّ لآخر ، كالفاعلية التي يجسدها الضمير المستتر مع الفعل الغائب والأمر ، نحو : "أخذ ، خُذ" ، أو المتصل "أخذت" .
- والمفعولية التي يحقّقها الضمير البارز المتصل أو المنفصل كالكاف في "أخذتك" وإيا في "إياك أعبد" .
- والإضافة التي لا تحصل إلا بالضمير المتصل ، نحو : "كما" في "كتابتكما" .
- والإسناد الذي يقوم على الضمير المعجميّ المنفصل ، نحو : "هو الله" ، هما رجلان ...". فإذا ثبتت هذه الحقيقة ، بات إنكار الضمير بأنواعه المتعدّدة حكماً غير لسانيّ .
- 13 - ابن يعيش: شرح المفصل ، ج3 ، ص 84 . و السيوطي: همع ، ج1 ، ص 62 .

- 14 - ابن يعيش: المصدر السابق ، ج3 ، ص 84 .
- 15 - السيوطي: **الهمع** ، ج1 ، ص 56 . و صبيح التميمي: **إرشاد السالك** ، ص163 .
- 16 - سورة الضحى الآية رقم: (20) .
- 17 - سورة الكهف الآية رقم: (37) .
- 18 - ابن يعيش : **شرح المفصل** ، ج3 ، ص 85 . وابن هشام : **أوضح المسالك** ، ج1 ، ص 60 . و **شرح قطر الندى** 104 - 105 . وحسن عباس: **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 221 . و صبيح التميمي: **إرشاد السالك** ص165 - 168 .
- 19 - سورة الأعراف الآية رقم: (12) .
- 20 - سورة البقرة الآية رقم: (40) . و حول الموضوع ، يراجع السيوطي: **الهمع** ، ج1 ، ص 60 . وابن هشام: **أوضح المسالك** ، ج1 ، ص 61 . و صبيح التميمي: **إرشاد السالك** ، ص173 . وعباس حسن: **النحو الوافي** ، دار المعارف ، مصر، ج1 ، ص 226 .
- 21 - ابن هشام : **الحاشية العصرية** ص338 . وعباس حسن : **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 258 .
- 22 - أي الرباط الضميري فحسب .
- 23 - للتوسع في الموضوع ينظر عباس حسن: **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 258 - 261 . و محمد أبو موسى: **خصائص التراكم** ، دراسة تحليلية لمسائل المعنى ، مكتبة وهبة عابدين ، مصر ، 1996 ، ص241 .
- 24 - المراد هاهنا حقيقة هوأن المربوط سيوافق سابقه في الحكم لوجود الرابط الحرفي .
- 25 - عباس حسن: **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 255 - 258 .
- 26 - قد جاء أعلاه أن القرينة الحرفية الرابطة ليست عاملة بالأصالة ، بل بالوراثة . ولذلك ، فإن التأثير الذي يلزم العنصر المربوط يعد تأثيراً فرعياً أوجده العامل (إعراب التصريف) .
- 27 - سورة الكافرون الآية رقم: (1) .
- 28 - يراجع المثال في ابن الحاجب: **الكافية في النحو** ، ج1 ، ص 326 .
- 29 - يراجع موضوع حذف العاطف في ابن الحاجب : نفسه ج1 ، ص 325 . وكذا ابن هشام : **أوضح المسالك** ، ج3 ، ص 62 - 63 . وعباس حسن : **النحو الوافي** ، ج3 ، ص 640 .
- سورة الأعراف الآية رقم: (160) . و يراجع الموضوع في ابن هشام : **أوضح المسالك** ، ج3 ، ص 62 و عباس حسن : **النحو الوافي** ، ج3 ، ص 630 - 637 .
- 31 و يكاد النحاة يجمعون على أنه لا يصح حذف المربوط إلا إذا وقع في كلام يكتف إليه شيتين قابلين للمقارنة بالتسوية أوالمفارقة نحو " وجعل لكم سراويل تقيكم الحر " سورة النحل الآية رقم: (81) . أي تقيكم الحر والبرد . ينظر ابن هشام : **المغني** ، ص 820
- 31 - سورة الفرقان الآية رقم: (41) .
- 32 - وإن سبب حذف الضمير . هاهنا . هو كراهة استطالة الاسم الموصول " الذي " بأربعة أشياء هي : (الفعل الفاعل ، المفعول والحال) . والتي تعد بمثابة اسم واحد ، فوجب لذلك حذفه ، ابن يعيش : **شرح المفصل** ، ج3 ص 152 . وعباس حسن : **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 394 .
- ابن يعيش : **شرح المفصل** ، ج3 ، ص 152 . و ابن هشام : **شرح قطر الندى** ، ص 119 . و صبيح التميمي **إرشاد السالك** ، ص 287 - وعباس حسن : **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 394 - 399 .
- 34 - يراجع المثال والحكم في عباس حسن : نفس المرجع ، ج1 ، ص 395 .
- 35 - أي المعطوف عليه .
- ابن الحاجب: **الكافية في النحو** ، ج1 ، ص 26 . وابن هشام: **أوضح المسالك** ، ج3 ، ص 64 . و حسن عباس: **النحو الوافي** ، ج3 ، ص 638
- 37 - السيوطي: **الأشباه والنظائر** ، راجعه وقدم له فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 1984 ج1 ، ص248 و 382 .

وهي الدلالات المستفادة من الواو ، ثم ، الفاء . ❖

- و حول نظرية الربط لنظام تشومسكي ينظر كتيبه : المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها ، ترجمة محمد فتوح ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1993 ، ص 204.304 . 307 مثلاً . وأيضا اللغة ومشكلات المعرفة ،

ترجمة حمزة بن قبلان المزياني ، دار تويقال للطباعة والنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1990 ، صفحات 80 .75

وكذا الفاسي الفهري :اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار تويقال للنشر الرباط ، ط2 ، 1988 ، ص43

والبناء الموازي : نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، دار تويقال للنشر الرباط ، 1990 ، ص 18 وما بعدها

Chomsky 1- la nouvelle syntaxe : concepts et consequences de la theorie du gouvernement et du liage,trad par Ielia Piccabilia ; edition duseuil, paris , 1987,pp32_34_243
2- theorie du gouvernement et du liage , trad par , pierer picca, edition du seuil ;

قائمة الرموز:

عا : عامل

حا : حالة إعرابية

مقر مقولة رابطة

سا : سابق

ر : رابط

ضم : المضمرة كالمضمير بأنواعه في العربية

: علامة عدمية Ø

ج : جملة

إح : إحالة

مراجع المقال

- ابن الحاجب : الكافية في النحو ، شرح الرضي الاسترأباضي دار الكتب العلمية بيروت ج1
- ابن السراج : أبو بكر الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ط2 1987 ج2 ،
- ابن هشام الأنصاري : 1 - أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة مصر ط4 1956 ، ج3
2 - شرح قطر الندى وبل الصدى ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا بيروت 1988
3 - شرح جمال الزجاجي ، تحقيق علي محسن عيسى مال الله ، مكتبة النهضة العربية ط2 ، 1986 ،
4 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب تحقيق مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ،
مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت ط5 / 1979
_ ابن يعيش : شرح المفصل عالم الكتب مكتبة المتنبى ، مصر ج1

- حسن عباس : النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر 1960 ، ج1 وج2
 - الحريري أبو القاسم : شرح ملحة الإعراب ، تقديم وتحقيق أحمد محمد القاسم ، مكتبة عبير للأعمال التجارية مصر ط2 ، 1982
 - عصام نور الدين : علم وظائف الأصوات الفونولوجيا ، دارالفكر اللبناني ، ط1 ، 1992
 - سبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ط6 ، 1966 ج4
 - السيوطي جلال الدين : همع الهوامع شرح الجوامع ، تحقيق محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، ج1
 - صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية بن مالك ، دارالشهاب باتنة الجزائر 1988
 - الصنعاني محمد بن يعيش : التهذيب الوسيط في النحو ، تحقيق فخر صالح سليمان دار الجيل بيروت ط1 ، 1991
- وحول نظرية تشومسكي الربط العاملي يراجع :**

- تشومسكي :1 المعرفة اللغوية ، طبيعتها وأصولها ، ترجمة محمد فتوح ، دار الفكر اللبناني ط1 ، 1993 / ص165، 43 ، 229 ، ص304 ، 307
- 2 - اللغة ومشكلات المعرفة ، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني ، دار توبقال للطباعة والنشر الرباط ، 1990 ، ص 75_80
- الفاسي الفهري : 1\ اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال الرباط ط2 ، 1988 ، ص 43
- 2 / البناء الموازي : نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، دار توبقال الرباط ، 1990 ، ص 18 وما بعدها

وباللغة الأجنبية :

- La nouvelle syntaxe :concepts et consequences de la N-1 .Chomsky :
theorie du gouvernement et du liage ,traduit par Lelia pecabia , edition
du<seuil , paris, 1987p 19 ,24 ,83, 248
- 2_Theorie du gouvernement et du liage , traduit par pierre pica, edition du
seuil , paris1991 , p 27_240
- 3-Regles et representations ,traduit par Alain kihem , flammariion,1965,
-Langage :sur la notion de proposition finie : gouvernement et inversion ,
alaint Rouvert,1980 n=60,p88